

## مصطلح الحذف في التركيب الاسمي ودلالاته في سورة آل عمران

The term of ellipsis the nominal composition  
and its signification in the Quranic verse. ali imrane

\*د. حمزة دحماني

المركز الجامعي ، مغنية (الجزائر)، drdahmani1976@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/17

تاريخ القبول: 2023/09/07

تاريخ الاستلام: 2022/11/27

## ملخص:

تسعى هذه الدراسة لمعالجة ظاهرة الحذف في التركيب الاسمي ، و الذي تشترك فيها اللغات الإنسانية، لكنها في اللغة العربية أكثر ثباتا ووضوحا، وذلك أن العرب نfert مّا هو ثقيل في لسانها ومالت إلى ما هو خفيف. وقد حاولت جهد الطاقة الوقوف على مفهومها كما وقرت في تصور اللغويين متخذًا القرآن الكريم مجالًا للتطبيق، حيث سعت إلى تتبع هذه الظاهرة اللغوية في كتب السلف متحرّيا الترتيب الزمني والتنوع المكاني في التعامل مع النصوص التي شرحتها قدر المستطاع. **كلمات مفتاحية:** مصطلح، الحذف ، التركيب الاسمي ، الدلالة ، القرآن الكريم.

## Summary :

This research aims at shedding light on the phenomenon of ellipsis in the nominal composition that is a common point in all human languages. However it is more constant in the Arabic language because the Arabs wanted to go beyond what is heavy in their tongue and preferred what is lighter.

They made their deep best in identifying the concept of ellipsis taking in consideration the opinion of the accidental researchers and studying the holy Quran as a field of practice. Thus, I followed this linguistic phenomenon through time and place within the texts analysis and explanation.

## Key-words:

Term; ellipsis; the nominal composition; semantics; the Holy Quran.

\*المؤلف المرسل: د. حمزة دحماني، الإيميل: drdahmani1976@gmail.com

## 1. مقدمة:

اللغة العربية ظاهرة اجتماعية يعبر بها العرب عن أغراضهم، فتخضع بذلك لقوانين التطور والارتقاء بمعاني الألفاظ، وتوجد فيها ظواهر كغيرها من اللغات الحية، ومن أبرز هذه الظواهر ظاهرة الحذف، التي وجدت فيها العربية ما يتناسب مع طبيعتها، التي تميل إلى الفصاحة والبلاغة والإيجاز والاختصار، فكانت هذه الظاهرة أوضح ما تكون في اللغة العربية. وعلى الرغم من وجود ظاهرة الحذف في كثير من اللغات إلا أنّها أكثر وضوحا في العربية، ومرد ذلك إلى أنّ العرب كانوا يميلون إلى الخفة في كلامهم حبّا في استعمال الخفيف من الألفاظ، وينفرون مّا هو ثقيل على لسانها، فكانوا يحذفون من كلامهم لغاية ما اعتماداً على القرائن المصاحبة حالياً كانت أم عقلية أم لفظية، كما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطع أو أكثر سميت بالظاهرة لوضوحها في اللغة العربية، لأنّ العربية في خصائصها الأصيلة تميل إلى الإيجاز.

ونظرا لكل هذا ارتأت أن تكون هذه الدراسة موسومة بـ: "مصطلح الحذف في التركيب الاسمي ودلالاته في سورة آل عمران"، متخذًا القرآن الكريم مجالًا للتطبيق، محاولا الكشف عن ارتباط دلالة الحذف بالسياق، ومن ثمة انبثقت جملة من التساؤلات على النحو الآتي:

ما المقصود بالحذف؟، وما هي أنواعه في التركيب الاسمي؟ ما الغرض من الحذف؟، وأين تمثّل الحذف في النص القرآني؟، أين يتجلى الحذف في سورة آل عمران وما آثاره الدلالية؟

وسأتناول في هذه الورقة البحثية ظاهرة الحذف في العربية، وأنواع الحذف مركزا على ركني الجملة الاسمية، ومن أجل الوصول إلى ذلك اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الاستقراء والشمولية، وقد اقتضت خطة البحث أن تسير على النحو الآتي:

## 2. مفهوم الحذف في كتب السلف:

قبل الشروع في هذا المبحث لابد علينا أن نشير ولو بصورة وجيزة فيما يتعلق بالحذف، فالأصل في الكلام العربي أن يكون مذكورا «ولا يجوز حذفه إلا لقراءة حالية أو مقالية وإلا كان الكلام تعمية وإلغازا»<sup>1</sup>، ولهذا يعد الحذف خلاف الأصل<sup>2</sup>، ولقد فرّق النحاة بين العناصر الرئيسية في الجملة، والعناصر غير الرئيسية، وأطلقوا على الأول مصطلح (العمدة) و يعد الجانب الهام في الجملة، وأطلقوا على الثانية مصطلح (الفضلة) إذ يمكن الاستغناء عنها.

فالعمدة تمثل العنصر الرئيس والجانب الهام الذي يتوقف عليه فهم الموقف اللغوي، والذي يمثل المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وقد ذكر ابن جني (392هـ) في أول الأنواع الذي تحدث عنها في الباب الذي عقده بعنوان: "باب في شجاعة العربية" قائلا: «قد حذف العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»<sup>3</sup>. أمّا عبد القاهر الجرجاني (471هـ) وضّح القيمة البلاغية للحذف حين قال: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة؛ وتحدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبّن. وهذه جملة قد تُنكرها حتى تُخبر، وتدفعها حتى تُنظر»<sup>4</sup>، ويقول في موضع آخر ليحكم عليه بالحسن في المواضع التي يفهم عنها البلاغة: «ما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيبت به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يُحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به»<sup>5</sup>.

ولقد أشار إلى أهمية الحذف ابن يعيش (643هـ) حين قال: «هو عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل»<sup>6</sup>، وموقف النحاة من قضية الحذف يمكن أن نستشفه من أقوال بعضهم، فهذا ابن مالك (672هـ) يشير إلى القاعدة العامة للحذف بقوله:<sup>7</sup>

وحذف ما يعلم جائز كما \*\*\* تقول: زيد، بعد: من عندكما؟

وفي جواب: كيف زيد؟ قل: دنف \*\*\* فزيد استغنى عنه إذا عرف

يرى ابن مالك (672هـ) بأنّ الحذف جائز في كل ما يعلم، فقد يحذف المبتدأ وحده والخبر وحده شريطة أن يكون المحذوف معلوما، ولم يتأثر المعنى بحذفه، وضرب مثلا في البيت الثاني مفاده أن يسأل سائل: من عندكما؟ فتقول: "زيد"، والتقدير: "زيد عندنا"؛ فحذف الخبر وهو "عندنا" للعلم به<sup>8</sup>.

ولقد رأى جلال الدين السيوطي (911هـ) «أنّ المراد من اللفظ على المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإنّ أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإنّ لم يؤت به فللاستغناء عنه، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر»<sup>9</sup>.

وإذا أمعنا النظر في هذه النصوص لوجدناها تقرّر القاعدة العامة وهي إذا دلّ دليل على المحذوف جاز الاستغناء عنه بالمنطوق<sup>10</sup>، ومن هنا يمكن أن يغيب كل من المبتدأ والخبر عن الكلام «إذا دل سياق الكلام وظروفه على الغائب دون وجوده، فيعتبر كأنه موجود ذهنياً ليكمل هذا (العمل الذهني) الموجود الباقي منهما فتتم الجملة بالطرف المنطوق فعلاً، والطرف المقدر ذهنياً»<sup>11</sup>.

**3. أنواع الحذف:** يمكن تقسيم الحذف إلى نوعين، الحذف الواجب والحذف الجائز.

### 1.3 الحذف الواجب في التركيب الاسمي:

#### 1.1.3 حذف المبتدأ وجوبا: يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازا أو وجوبا في مواضع معينة؛ فيجوز حذف أحدهما شريطة أن

يدل عليه دليل وألا يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه، وتكاد كتب النحو تتفق على أربعة مواضع لهذا الحذف هي:<sup>12</sup>  
\*الموضع الأول: النعت المقطوع<sup>13</sup> إلى الرفع في مدح أو ذمّ أو ترحمّ ومن أمثلة هذا النوع على الترتيب: "الحمدُ لله الحميدُ"، و"أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ"، و"اللهم ارحم عبدك المسكينُ"، والمبتدأ في هذه الأمثلة محذوف وجوبا؛ وذلك ناتج عن عدم تبعية الوصف هنا للموصوف، حيث جاءت كل من الصفات (الحميدُ، الرجيمُ، المسكينُ) مرفوعة والتقدير: هو الحميدُ، وهو الرجيمُ، وهو المسكينُ)<sup>14</sup>.

\*الموضع الثاني: أن يكون الخبر هو مخصوص "نعم" أو "بئس"، والمراد به الاسم الخاصّ أو المحدد الذي تمدحه الجملة الفعلية أو تدمه، ويردّ بعد الفعل والفاعل أو قبلهما نحو: إذا أردنا أن نمدح زارع اسمه "حليم" نقول: "نعم الزارع حليم"، أو ذمّ صانع اسمه سليم نقول: "بئس الصانع سليم"، فالممدوح هو "حليم" والمذموم هو "سليم"، كل هذا يرد بعد الفعل والفاعل، وقد يرد المخصوص قبل الفعل والفاعل كما في قولنا: "حليم نعم الزارع"، و"سليم بئس الصانع"<sup>15</sup>.

\*الموضع الثالث: أن يكون الخبر نصا صريحا في القسم، وفي هذا يرى النحاة أن الخبر إذا كان لا يحتمل إلا القسم وجب حذف المبتدأ كما في قول العرب: "في ذمّي لأفعلن" والتقدير: "في ذمّي يعين، ميثاق، عهد"<sup>16</sup>، ولقد بين الأستاذ عباس حسن (1398هـ) سبب الحذف قائلا: «وإنما كان حذف المبتدأ واجبا هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه؛ وهو جواب القسم»<sup>17</sup>.

\*الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب فعله، كأن يدور بينك وبين طبيب أو مهندس أو فلاح... كلام في عمله فيقول عنه "عمل لذيذ"؛ أي "عملي عمل لذيذ"، ويرى عباس حسن أن «هذه الجملة في معنى جملة أخرى فعلية هي: "أعمل عملا لذيذا"<sup>18</sup>.

كما نعلم أنّ المصدر يكون منصوبا وفي هذا المثال جاء مرفوعا وحجتهم في ذلك «أنهم قصدوا الدلالة على الثبوت والدوام فرفعوا هذه المصادر أحيانا وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا»<sup>19</sup>، هذا كله إذا كان الخبر مصدرا يقوم مقام فعله، أما إذا كان عكس ذلك نحو قوله تعالى: ﴿...فَصَبِّرْ جَمِيلًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾<sup>20</sup>، ونحو قول العرب: "سمع وطاعة"

فتغير الحكم<sup>21</sup>؛ إذ يجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ؛ أي صبري هو صبر جميل، وأن يكون المحذوف هو الخبر؛ أي: صبر جميل أحسن من غيره، أو أنسب لي<sup>22</sup>، كذلك الشأن بالنسبة للمثال الثاني.

ورد هذا النوع من الحذف 09 مرات في هذه السورة فمنه قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾<sup>23</sup> فكيف خبر لمبتدأ محذوف، بمعنى "كيف حالهم" دلّ على نوعه السياق، وقيل كيف في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف؛ أي كيف تكون حالهم، أو كيف يصنعون، أو كيف يكونون<sup>24</sup>.

وقدّره الحوفي (430هـ) كيف تكون حالهم، فإن أريد كان التامة كانت في موضع نصب على الحال، وإذ كانت الناقصة كانت في موضع نصب على خبر كان، والأجود أن تكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف يدل عليه المعنى<sup>25</sup>.

ولقد خرج الاستفهام في هذه الآية عن معناه الحقيقي بقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ﴾ إلى معنى التهويل والاستفطاع لما أعد الله لهم في يوم عصيب، وروي أنّ أول راية ترفع لأهل الموقف من رايات الكفار راية اليهود فيفضحهم الله ويأمر بهم إلى النار<sup>26</sup>، فلا استفهام هنا لا يحتاج إلى جواب، وكذلك الاستفهامات القرآنية لأنها من عالم الشهادة والغيب وإنما استفهامه تقرير<sup>27</sup>.

والمأمل للآية: ﴿.. لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>28</sup> يلاحظ رد العجز على الصدر<sup>29</sup>، فقد رد "العزیز" إلى تفرد بالوحدانية التي تقتضي العزة، ورد "الحكيم" إلى العدل التي هو القسط، وارتفع العزیز على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي هو العزیز<sup>30</sup>.

ويرى الزمخشري (538هـ) أنّ "العزیز الحكيم" صفتان مقررتان لما وصف الله بهما ذاته من الوحدانية والعدل بمعنى أنه «العزیز الذي لا يغالبه إله آخر، والحكيم الذي لا يعدل عن العدل في أفعاله»<sup>31</sup>، وقيل بأنّ "العزیز الحكيم" هما الصفتان اللتان يمتنع حصول الإلهية إلا معهما<sup>32</sup> ومثل هذه الآية وردت مرتين في هذه السورة.

والشأن نفسه في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾<sup>33</sup>؛ إذ الحي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هو الحي القيوم" ومعناه أنّ الحي الباقي الذي لا سبيل عليه للفناء، والقيوم الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه<sup>34</sup>.

ولو عدنا إلى قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا مَقَّامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا...﴾<sup>35</sup> فنجد أنه يحتمل الوجهين إحداهما مبتدأ محذوف الخبر تقديره: "منها مقام إبراهيم"، وثانيهما خبر محذوف المبتدأ تقديره: "أحدها مقام إبراهيم"<sup>36</sup>، وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة والمفسرين، فالزمخشري (538هـ) أعرب "مقام" عطف بيان من آيات<sup>37</sup>، وردّ عليه النحاة على أنه حرق لإجماع النحاة الذين قرروا أنّ النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث السالم لا يبين بالمفرد المذكور، لذلك لا يجوز أن يكون بدلا من آيات، فأيات نكرة ومقام إبراهيم معرفة، وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت فتبعية النكرة النكرة قبله والمعرفة المعرفة، أما عند البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين<sup>38</sup>.

يقول الألوسي (1270هـ) في هذا المجال: «والأولى والأصوب في إعراب مقام إبراهيم أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدها؛ أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: منها أي من الآيات البينات مقام إبراهيم»<sup>39</sup>، وذكر المقام هنا لعظمته وشهرته عندهم ولكونه مشهرا لهم لم يتغير، وليذكرهم بدين أبيهم إبراهيم.

### 2.1.3 حذف الخبر وجوبا: تتفق كتب النحو على ذكر أربعة مواضع مشهورة لهذا الحذف هي:

الموضع الأول: أن يقع الخبر كونا عاما والمبتدأ بعد "لولا" لامتناعية نحو: "لولا زيد لأكرمتك" والتقدير: "لولا زيد موجود أو كائن"، وقد التزم في ذلك حذف الخبر، للعلم به وسد جواب "لولا" مسده<sup>40</sup>، أما إذا كان الخبر دالا على معنى مقيد فوجب ذكره

إن فقد دليله نحو قولك: "لولا زيد سالمنا ما سلم"، وكذلك الشأن في قوله: [لولا قومك حديثو عهد بكفر لنبئت الكعبة على قواعد إبراهيم] <sup>41</sup>، وجاز فيه الوجهان- الذكر والحذف- إن دل عليه دليل نحو: "اضطرب البحر من شدة الهواء، فلولا الهواء شديد لما اضطرب"، فقد وقع "شديد" خبراً وهو كون خاص فيصح ذكره كما يصح حذفه لوجود ما يدل عليه عند الحذف. <sup>42</sup> ومن أمثلة هذا القبيل قول أبي العلاء المعري (449هـ):

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ... فلولا الغمدُ يُمسكُهُ لسلاً

لقد ذكر الخبر في هذا البيت وهو جملة "يمسكه" وقد دل عليه الدليل، كما يمكن الاستغناء عنه لأن كلمة الغمد تدل على معنى الإمساك، لأنّ من شأن الغمد أن يمسك السيف ويحفظه. <sup>43</sup>

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ ناصراً صريحاً في القسم؛ إذ يدرك السامع أنه قسم قبل أن يسمع المقسم عليه، كما في قوله تعالى: ﴿لَعُمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ <sup>44</sup>، فقد ذهب النحاة إلى أنّ الخبر في الآية محذوف وجوبا تقديره "قسمي"، وعللوا الحذف بأنه معلوم، وجواب القسم سد مسده، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه. <sup>45</sup>

وهناك سبب آخر قوي يحتم أن يكون المحذوف هو الخبر؛ إذ إنّ وجود لام الابتداء في أول كل اسم للقسم يدل على أنّ المذكور هو المبتدأ لا غير، «لأنّ الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر، ليكون لها الصدارة الحقيقية التي هي من أحكامها» <sup>46</sup>.

فإن كان المبتدأ عكس ذلك؛ أي ليس بنص صريح، نجده يكثر استعماله في غير القسم فلا يُفهم من القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه، وفي هذه الحالة لم يكن حذف الخبر واجبا وإنما يكون جائزا نحو: "عهد الله لأفعلن" فعهد الله "كثير استعماله في غير القسم، والشأن نفسه في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ...﴾ <sup>47</sup>، وقول العرب أيضا "عهد الله يجب الوفاء به"، أما إذا قلت: "عهد الله لأفعلن كذا" فالقسم قد فهم لأنك ذكرت المقسم عليه. <sup>48</sup> وهذا النوع يجوز فيه حذف الخبر كما في المثال السابق مثلما يجوز إثباته نحو: "عهد الله علي لأفعلن".

الموضع الثالث: أن يقع الخبر بعد معطوف بواو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين هما: العطف والمعية نحو: "الطالب وكتابه، الفلاح وحقله، الصانع ومصنعه"، لو تأملنا جملة "الطالب وكتابه" لوجدناها مركبة من مبتدأ وهو "الطالب" بعده واو تغيد أمرين هما: العطف والمعية، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ، ويشاركه في الخبر، ثم يجيء بعده الخبر، لكنّ الخبر في هذه الجملة محذوف يُفهم من الجملة؛ وهو كلمة "متلازمان، أو متصاحبان، أو مقترنان". <sup>49</sup>

أما إذا كانت الواو ليست ناصراً في المعية فإنّ حذف الخبر جائز عند قيام دليل يدل عليه، وليس واجبا نحو: "الرجل وجاره، أو الرجل وجاره مقترنان" فالواو ليست ناصراً في المعية؛ إذ الجار لا يلزم جاره ولا يكون معه في الأوقات كلها، ومن هنا جاز حذفه وذكره.

الموضع الرابع: الخبر الذي بعده حال تدل عليه، وتسد مسده من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر نحو: "ضربي زيدا قائماً"، وذلك في كل خبر لمبتدأ مصدر وبعد هذا المصدر معموله، ثم حال بعد المعمول تدلّ على الخبر المحذوف وجوبا وتغني عنه ولا تصلح في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ، كما هو الحال في المثال السابق، "ضربي" مبتدأ وهو مصدر مضاف، والياء مضاف إليه، "زيداً" مفعول به للمصدر، فهو المعمول للمصدر، "قائماً" حال سد مسد الخبر ولا تصلح لأن تكون خبراً لهذا المبتدأ؛ إذ لا يقال "ضربي قائم"، وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها والتقدير: "ضربي زيدا إذا كان قائماً". <sup>50</sup>

هذا النوع من الحذف في الجملة الاسمية لم يجد صاحب البحث فيما وصلت إليه يده من سورة آل عمران إلا آيتين نذكر منها قوله تعالى: ﴿... وَمَا عَمَلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا...﴾<sup>51</sup> وقوله أيضا: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ...﴾<sup>52</sup>، ففي الآية الأولى وجهان، فالوجه الأول جملة "أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا" اسمية في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: ثابت، والوجه الثاني أنها اسمية في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت<sup>53</sup>.

وقيل بأن "لو" حرف مصدري وجوابها محذوف، لكن دخول الحرف المصدرى على حرف مثله يؤدي إلى إشكال، يرى صاحب البحر المحيط أن «من يذهب إلى أن "لو" بمعنى "أن" وأنها مصدرية فهو بعيد هنا لولايتها أن وأن مصدرية، ولا يباشر حرف مصدرى حرفا مصدريا إلا قليلا»<sup>54</sup>، والأولى أن تبقى «لو»، وأن حرف مشبه بالفعل مصدرى وبينها ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم لأن، وبينه عطف على الظرف، ويكون جواب لو محذوفا تقديره: لفرحت واطمأنت»<sup>55</sup>.

وجاءت الآية على هذا النمط دالة على التمني ومعناه تتمنى كل نفس يوم تجد صحائف أعمالها من الخير أو الشر محضرة تود لو أن بينها وبين ذلك اليوم أمدا بعيدا، وذلك لغاية كمال فضاة هذا اليوم ومطلعه<sup>56</sup>.

أما الآية الثانية فالمبتدأ "إِلَهُ" مجرور لفظا لأنه سبق بحرف جر زائد، والخبر محذوف تقديره: "وَمَا مِنْ إِلَهٍ لَنَا إِلَّا اللَّهُ"<sup>57</sup>، ودخلت من الزائدة بعد حرف النفي تنصيحا على قصد نفي الجنس لتدل الجملة على التوحيد؛ أي أن المختص بالإلهية هو الله وحده، وكذلك فيها رد على النصارى وغيرهم ممن ادعى غير الله إلهاً<sup>58</sup>.

### 2.3 الحذف الجائز في التركيب الاسمي:

#### 1.2.3 حذف المبتدأ جوازاً: أجاز النحاة حذف المبتدأ جوازاً لوجود دليل يدل عليه ولفهمه من السياق والمقام، ومن أشهر

الحالات التي يحذف فيها هي:<sup>59</sup>

\* أولاً: إذا كان جواباً للاستفهام، مثال ما قاله النبي: [عن أبي هريرة أن رسول الله سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: إيمان بالله ورسوله قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله. قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله. قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور] <sup>60</sup>. فقوله: "إيمان بالله ورسوله" خبر المبتدأ محذوف تقديره: أفضل العمل، ويكون تقدير الكلام: أفضل العمل إيمان بالله ورسوله<sup>61</sup>، ومن أمثلة هذا القبيل يقال: كيف الحال؟ فيجاب "حسن"، فكلمة "حسن" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "الحال حسن"، فيحذف المبتدأ جوازاً لوجود ما يدل عليه؛ حيث لم تتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه<sup>62</sup>.

\* ثانياً: إذا كان المبتدأ بعد القول كما جاء في قول النبي: [فقال الرجل يا رسول الله: ألي هذا؟ قال: لجميع أمتي كلهم] <sup>63</sup>، وتقدير القول: "هو لجميع أمتي كلهم".

\* ثالثاً: إذا كان بعد فاء الجواب نحو: قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>64</sup>، والتقدير: عمله لنفسه وإساءته عليها<sup>65</sup>.

تردد هذا النوع من الحذف في سورة آل عمران 12 مرة متخذاً دلالات نخص منها بالذكر قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئْتَيْنِ الثَّقَاتِ فِئَةٌ ثَقَاتٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ...﴾<sup>66</sup> فنجد في هذه الآية ما يسمى "بالاحتباك": وحده أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول<sup>67</sup>.

ويذكر الجرجاني (471هـ) شاهداً في هذا المجال فيقول: «عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا، أَي عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَسَقَيْتَهَا مَاءً بَارِدًا»<sup>68</sup>.

إن المتصفح لكتب التفاسير يرى أنّ أبا حيان (414هـ) يشير إلى هذا النوع من الحذف دون أن يسميه ذلك في شرح الآيتين "38-39 من سورة البقرة" إذ قال: «فإنه حذف من الجملة الأولى شيء وأثبت نظيره في الجملة الثانية، ومن الثانية شيء أثبت نظيره في الجملة الأولى»<sup>69</sup>.

ويطلق عليه الزركشي (794هـ) "الحذف المقابلي" فيقول: «هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه»<sup>70</sup>.

فالاحتباك في الآية الكريمة هو فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله وفئة أخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت، فحذف من الأول ما يفهم من الثاني وحذف من الثاني ما يفهم من الأول<sup>71</sup>، فالناظر في مثل هذا الأسلوب يجده يشبه الميزان الدقيق والحساس وربما لهذا الغرض سمي به.

ومن الأمثلة الدالة على هذا حذف المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿... قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾<sup>72</sup>؛ إذن فالتأمل للآية يجد أنّ الله يفعل من الأفعال العجيبة ما يشاء كما فعل في خلق الولد مع العادة التي يستبعد معها الخلق بحسب العادة؛ أي خلق الولد بين الشيخ الفاني والعجوز العاقر<sup>73</sup>. والكلام في الآية يحتمل أوجه إعرابية متعددة منها:<sup>74</sup>

الوجه الأول: أن يكون الجار والمجرور "كذلك" متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول مطلق، والثاني أن يكون الجار والمجرور في موضع الحال من ضمير المصدر المقدر معرفة؛ أي: يفعل الفعل كائنا مثل ذلك، والثالث: أن يكون في محل رفع على أنه خبر مقدم، والله مبتدأ مؤخر؛ أي كهذا الشأن العجيب شأن الله تعالى وتكون جملة "يفعل ما يشاء" بيانا لذلك الشأن المبهم، وقدم الجار والمجرور لإفادة القصر بالنسبة إلى ما هو أدنى من المشار إليه، والرابع أن يتعلق "كذلك" بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أي الأمر كذلك، وإلى هذا الوجه ملنا لأنه يناسب ما نحن بصددده.

### 2.2.3 حذف الخبر جوازا:

وضع النحاة ضابطا لحذف الخبر جوازا مؤداه أن حذفه يكون عند وضوح المعنى المراد من خلال السياق وشرطه أمن اللبس بوجود الدليل الذي يدل عليه، ومن أمثلة هذا النوع أن يقال: من في الحقل؟ فيجاب "علي" فكلمة "علي" مبتدأ مرفوع والخبر محذوف تقديره "في الحقل"؛ إذ لم تتأثر المعنى والأسلوب بحذفه، وكذلك الشأن في قولهم: ماذا معك؟ فيقال: "القلم" فكلمة "القلم" مبتدأ لخبر محذوف تقديره: "القلم معي".<sup>75</sup>

وقد يحذف المبتدأ والخبر معا إذا دل سياق الكلام عليهما كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ آتَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾<sup>76</sup>، والمعنى المراد: واللآئي لم يحضن فعدتكم ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر معا وهو: "فعدتكم ثلاثة أشهر" لدلالة ما قبلها عليها وفهمهما من السياق، ومن أمثلة هذا أيضا: "من يخلص في واجبه فهو عظيم، ومن ينفذ وطنه فهو عظيم، ومن يخدم الإنسانية... أي فهو عظيم، فجملة "هو عظيم" مبتدأ وخبر حذف معا جوازا.<sup>77</sup>

إن هذا القسم من الحذف يكاد ينعدم في سورة آل عمران لو لا وجود آية واحدة تدل على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ...﴾<sup>78</sup>، المبتدأ هو الاسم الموصول "الذين" والخبر محذوف جوازا ذلك للعلم به والتقدير: "فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ فيقال لهم أَكْفَرْتُمْ"<sup>79</sup>، فحذف مقول القول لأن الاستفهام لا يصدر إلا من مستفهم، وذلك القول هو

جواب أمّا، ولم تدخل الفاء على "أكفرتم" ليتبين بأنّه ليس بالجواب وإنما الجواب حذف برمته ، كما أنّه يمنع حذف الفاء وحدها في جواب أمّا<sup>80</sup> .

والاستفهام في هذه الآية لا جواب له ، بل إنّهُ استفهام عن طريق التوبيخ والتعجيب عن حالهم والإرذال بهم<sup>81</sup> ، ويقصد صاحب الكشاف أنّهم أهل الكتاب؛ إذ أنّ كفرهم بعد إيمانهم تكذيب برسول الله بعد اعترافهم به قبل مجيئه، وقيل المقصود بتبييض الوجوه واسودادها وجوه المهاجرين والأنصار تبيض، وتسود وجوه بني قريضة والنضير لأنهم هم المرتدون، وقيل هم الخوارج<sup>82</sup> .

**4. الخاتمة:** بعد هذه الرحلة الشيقة في أعماق ظاهرة الحذف أود أن أذكر بإيجاز بعض النقاط التي توصلت إليها أثناء معالجاتي لمسائل هذا الموضوع، وقد حصرتها فيما يلي:

- إنّ تعويض المحذوف وإبقاء ما يدلّ عليه بعد الحذف بحيث يحفظ المعنى من الالتباس والغموض دليل في لغة العرب على شجاعة المتكلم وقدرته اللغوية، وبرهان على أنّ الحذف ظاهرة وثيقة الصلة بالكفاءة، والتي تخضع لمنهج لغوي وتقنية تضبطها شروط وقواعد حتى لا يختل المعنى، حينئذ يفهم من التركيب الفرعي بعد الحذف ما يفهم من التركيب الأصلي قبله، وذلك بأن يفهم المعنى الثاني التي تحمله البنية العميقة للعبارة اللغوية ما يفهم من البنية السطحية.

- إنّ الغرض من الحذف لا يقتصر على تحقيق الإيجاز والاختصار فحسب، بل وسيلة تعبيرية اقتصادية، يُعدّل في تركيبها عن الأصل إلى بنية تركيبية أوجز لفظاً وأغزر معنى؛ إذ يعبر ظاهر اللفظ فيها عن دلالات معنوية أو نفسية أو عاطفية أو انفعالية أو اجتماعية...و بالتالي فهو لا يقل شأنًا عن وسيلة الذكر المصرح فيها بكل عناصر الجملة في اللغة العربية.

- للحذف في القرآن الكريم هدف عام، هدف تربوي فيه ينتبه المتلقي ويتجدد نشاطه بحثًا عن المحذوف فإذا ما وصل إليه بنفسه استقر المعنى في ذهنه وهذا أصل من أصول التربية الحديثة.

- يجيء الحذف في القرآن في أتم صورة وفي أحسن موقع وبناء عليه فالمحذوف لا ينبغي إلا أن يكون محذوفًا وما ورد ذكره في آيات مماثلة فبالقدر نجد حتما ما برر ذكره فيها.

- ونعتقد جازمين أنّ هذا العمل ما هو إلا محاولة جادة نبتغي فيها المنفعة العلمية العامة، راجين من المولى عز وجل أن يتقبله وينفع به، فإن كان ما قدمناه صوابًا فهو من الله وإن كان عكس ذلك فهو من أنفسنا، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

## 5. المصادر والمراجع:

\* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- 1 الأندلسي أبي حيان، "البحر المحيط"، مطبعة السعادة، (مصر 1328هـ).
2. الأنصاري ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" دار إحياء التراث العربي، (لبنان 1980).
3. الأنصاري ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" المكتبة العصرية، (لبنان 1995).
4. البغدادي الألويسي، "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، دار إحياء التراث العربي، (لبنان .دت).
5. الجرجاني عبد القاهر، "دلائل الإعجاز في علم المعاني"، المكتبة العصرية، (لبنان 2003).
6. الجرجاني علي بن محمد بن علي، "التعريفات" دار الفكر، (لبنان 1405هـ).
7. ابن جني أبو الفتح عثمان، "الخصائص"، دار الكتب العلمية، (لبنان 2003).
8. الدرويش محي الدين، "إعراب القرآن وبيانه"، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع (سوريا 1999).
9. الزركشي محمد بن عبد الله، "البرهان في علوم القرآن" دار المعرفة للنشر (لبنان 1391 هـ).

10. الزمخشري جار الله محمود، "الكشاف عن حقائق التنزيل وحقوق الأفاويل في وجوه التأويل"، دار المعرفة، (لبنان دت).
11. السيوطي جلال الدين، "الأشباه والنظائر في النحو"، دار الكتب العلمية، (لبنان 1984).
12. السيوطي جلال الدين، "معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع"، دار المعرفة للطباعة والنشر (لبنان دت).
13. الشاذلي أبو السعود حسنين، "المركب الاسمي الإسنادي وأمطه"، دار المعرفة الجامعية، (مصر 1990).
14. ابن عاشور الطاهر، "التحرير والتنوير" المؤسسة الوطنية للكتاب، (الجزائر دت)، دار التونسية للنشر، (تونس دت).
15. عباس حسن، "النحو الوافي"، دار المعارف للطباعة والنشر، (مصر 1975).
16. العبكري أبو البقاء، "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن"، المكتبة العصرية، (لبنان 2002).
17. العسقلاني أحمد بن علي بن حجر "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، دار المعرفة، (لبنان دت).
18. ابن عقيل بماء الدين "شرح ابن عقيل"، دمشق دار الفكر، (سوريا 1985).
19. العمادي أبو السعود محمد بن محمد "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم"، دار إحياء التراث العربي، (لبنان دت).
20. عيد محمد، "النحو المصنفي"، مكتبة الشباب (مصر 1989).
21. العززي محمد بن محمد، "إتقان ما يحسن على الأخبار الدائرة على الألسن"، دار الفاروق الحديثة، (مصر دت).
22. نحلة محمود أحمد، "في البلاغة العربية - علم المعاني -"، دار العلوم العربية، (لبنان 1990).
23. ابن يعيش موفق الدين، "شرح المفصل"، مكتبة المتنبي، عالم الكتب، (لبنان 1940).

## 6. الإحالات:

- 1- محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية "علم المعاني"، دار العلوم العربية، بيروت، ط1/1990، ص53.
- 2- ينظر: محمد عيد، النحو المصنفي، مكتبة الشباب، القاهرة، 1989، ص231.
- 3- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/2003، ج2/140.
- 4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرح غامضه وخرج شواهد الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003، ص177.
- 5- المصدر السابق، ص183.
- 6- جلال الدين السيوطي، معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، دت، ج1/ص93.
- 7- بماء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق سوريا، ط2، 1985م، ج1/ص243، 244.
- 8- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ط3/1975، ج1/508-509.
- 9- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1984، ج1/173.
- 10- ينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأمطه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1/1410 هـ-1990 م، ص67.
- 11- محمد عيد، النحو المصنفي، ص231.
- 12- ينظر: ابن هشام الأصبغاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، حققها وشرحها ووضع فهرسها مصطفى السيقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط6/1980م، ج1/153، عباس حسن، النحو الوافي: ج1/510، محمد عيد، النحو المصنفي، ص231.
- 13- النعت المقطوع: هو الوصف الذي انقطع عن أصله، وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق، ينظر: عباس حسن، النحو الوافي: ج1/511.
- 14- ينظر: المرجع نفسه: ج1/511.
- 15- ينظر: المرجع نفسه: ج1/513.
- 16- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ج1/14، عباس حسن، النحو الوافي: ج1/513.
- 17- المرجع السابق: ج1/513.
- 18- نفسه: ج1/514.
- 19- ابن هشام، أوضح المسالك: ج1/154.
- 20- سورة يوسف: 18.
- 21- ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ج1/153.
- 22- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي: ج1/514.
- 23- سورة آل عمران: 25.

- 24 ينظر: الألويسي البغدادي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، ج3/113 ، وأبو البقاء العبيكري، إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، راجعه وعلق عليه :نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ/2002م، ص119.
- 25 ينظر: أبي حيان الأندلسي ، البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر، ط1/1328هـ، ج2/418.
- 26 الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، دت، ج1/182 ، و الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الدار التونسية للنشر، تونس، دت، ج3/211.
- 27 ينظر: أبي حيان، البحر المحيط، ج2/418.
- 28 سورة آل عمران:18.
- 29 ينظر: محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه، دارابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت- اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، ط6 ، 1419هـ، 1999م، ج3/408.
- 30 ينظر: أبي حيان، البحر المحيط، ج2/406.
- 31 الزمخشري، الكشاف، ج1/179.
- 32 ينظر: أبي حيان، البحر المحيط، ج2/407.
- 33 سورة آل عمران:2.
- 34 ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1/153.
- 35 سورة آل عمران:97.
- 36 ينظر: الألويسي ، روح المعاني، ج4/6 ، ومحي الدين الدرويش، إعراب القرآن، ج4/484.
- 37 ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1/204.
- 38 ينظر: أبي حيان، البحر المحيط، ج3/9.
- 39 نفسه، ج3/9.
- 40 ينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأتماطه، ص78.
- 41 ابن هشام، أوضح المسالك، ج1/156 ، وابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1416هـ/1995م، ج2/604 .
- 42 ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1/519.
- 43 بهاء الدين بن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/251 .
- 44 سورة الحجر:72.
- 45 ينظر: بهاء الدين بن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/253 .
- 46 عباس حسن، النحو الوافي، ج1/520.
- 47 سورة النحل، 91.
- 48 ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج1/158 هامش الصفحة.
- 49 ينظر :عباس حسن، النحو الوافي، ج1/520.
- 50 ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1940م، ج1/96.
- 51 سورة آل عمران، 30.
- 52 سورة آل عمران، 62.
- 53 ينظر: محمود الدرويش، إعراب القرآن، ج3/424.
- 54 أبي حيان، البحر المحيط، ج2/430.
- 55 محمود الدرويش، إعراب القرآن، ج3/424.
- 56 ينظر: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ج2/24.
- 57 محمود الدرويش، إعراب القرآن، ج3/453.

- 58أبي حيان، البحر المحيط، ج2/ 482.
- 59ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ 240، و عودة أبو خليل عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف، دار البشير للطباعة والنشر، عمان، ط1/ 1411هـ، 1991م، ص: 207.
- 60الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ج1/ 77.
- 61ينظر: المصدر نفسه، ج1/ 77.
- 62ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ 508.
- 63العسقلاني، فتح الباري، ج2/ 8.
- 64سورة فصلت، 46.
- 65ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج1/ 153.
- 66سورة آل عمران، 13.
- 67 محمد بن محمد الغزي، إتقان ما يحسن على الأخبار الدائرة على الألسن، تح: خليل محمد العربي، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1: 1415هـ، ج2/ 164.
- 68علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الفكر، بيروت، ط1/ 1405هـ، ج1/ 25.
- 69أبي حيان، البحر المحيط، ج1/ 170-171.
- 70محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للنشر، بيروت، 1391هـ، ج3/ 129.
- 71ينظر: محمود الدرويش، إعراب القرآن، ج3/ 402، وعبد العظيم إبراهيم محمد المعطى خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1/ 1992م، ج2/ 74.
- 72آل عمران: 40
- 73ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1/ 188، محمود الدرويش، إعراب القرآن، ج3/ 435، وأبي حيان، البحر المحيط، ج2/ 450، والألوسي، روح المعاني، ج3/ 150، والطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3/ 242.
- 74ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج3/ 150، و الدرويش، إعراب القرآن، ج3/ 435، وأبي حيان، البحر المحيط، ج2/ 451.
- 75ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ 507-508.
- 76الطلاق: 4
- 77ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ 508.
- 78آل عمران: 106
- 79العسكري، إملاء مامن به الرحمن، ص: 133، وأبي حيان، البحر المحيط، ج3/ 22.
- 80الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3/ 45.
- 81ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج4/ 25، وأبي حيان، البحر المحيط، ج3/ 24.
- 82ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1/ 209.